

اتجاهات العراقيين نحو الأحزاب السياسية ذات التوجه العلماني

أ.د. محمود شمال حسن*

باحث من العراق

*كلية الآداب- الجامعة المستنصرية-
بغداد
mahmoodshamal69@gmail.com

الملخص:

استهدف البحث الكشف عن طبيعة اتجاهات العراقيين نحو الاحزاب السياسية ذات التوجه العلماني، كما استهدف الكشف عن الفروق في هذه الاتجاهات تبعاً لمتغيرات الجنس والفئة العمرية والمستوى الاجتماعي - الاقتصادي. ولتحقيق هذه الاهداف عمد الباحث الى بناء مقياس اعد لهذا الغرض. سحبت عينة البحث بالطريقة العشوائية البسيطة، اذ بلغت (1000) فرداً، ومن كلا الجنسين، تراوحت اعمارهم بين 19-80 سنة، وبمتوسط بلغ 35,9 سنة. وقد اظهرت النتائج ان الاتجاهات المتكونة نحو الاحزاب السياسية ذات التوجه العلماني تتصف بالسلبية. كما اظهرت النتائج ان الفئات العمرية الواقعة بين (19-38) سنة تشيع بين صفوفها اتجاهات سلبية نحو الاحزاب المذكورة. كذلك اظهرت النتائج أيضاً ان افراد المستوى الاجتماعي- الاقتصادي المتوسط يحملون اتجاهات اشد سلبية من اقرانهم في المستويات الاخرى. وظهرت النتائج ايضاً ان متغير الجنس لم يكن له تأثير واضح في الاتجاهات المتكونة نحو هذه الاحزاب.

Attitudes of Iraqis towards political parties with a secular orientation

Prof. Dr. Mahmood Shamal Hassan

College of Arts / Mustansiriyah University - Baghdad

Abstract:

The research aimed to reveal the nature of the Iraqi's attitudes towards political parties with a secular orientation, the differences in these attitudes ac-

cording to the variables of gender, age group, and socio-economic level, to achieve these goals, the researcher intended to build a prepared scale for this purpose.

The current research sample was draw by a simple random method, as it reached (1000) individuals, of both gender, whose ages ranged between 19-80 years, with an average of 35.9 years. The results showed, that the attitudes formed towards political parties with a secular orientation are negative, the age groups between 19-38 years disseminate among its ranks negative attitudes towards the aforementioned parties, the individuals of the middle socio-economic level have more negative attitudes than their peers at other levels, and the gender variable did not have a clear effect on the attitudes formed towards these parties

مقدمة:

تشير الوقائع الميدانية إلى ان الاحزاب السياسية ذات التوجه العلماني حظيت باهتمام النخبة المثقفة والافراد الذين ينتمون الى فئات مهنية على اختلاف انواعها بعد الاطاحة بنظام الرئيس الاسبق صدام حسين في عام 2003. وكان هؤلاء يتطلعون الى حياة سياسية خالية من القهر والقسر والارهاب، كما انهم اخذوا يتطلون الى حياة انسانية، تشيع فيها الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية بعد سنوات من الحصار الاقتصادي. وكان بأمل هؤلاء الافراد الى ان يعمد النظام السياسي الجديد الذي تسهم فيه هذه الاحزاب الى اصلاح البنية التحتية التي دمرت في الحروب العبيثة التي خاضها النظام السابق. وان تؤسس دولة المواطنة على اساس الانتماء الوطني بغض النظر عن طبيعة الجماعة الاثنية التي ينتمون اليها، وان تكون للدستور الكلمة الفصل في تنظيم شؤون المجتمع. بيد ان هذه الاهداف التي كان يتطلع اليها هؤلاء الافراد، وتحديدًا من مؤيدي التوجه العلماني، اخذت تضعف تدريجيا، ولا سيما بعد وصول هذه الاحزاب الى السلطة، بدليل ان اعداد هؤلاء بدأت تشهد تناقصاً ملحوظاً في الدورات الانتخابية التي جرت في الاعوام 2010 و2014، وكان اخرها الانتخابات التي جرت في 12 أيار 2018. اذ كانت نسبة الاقبال على المراكز الانتخابية ضعيفة للغاية، وان ثمة مؤشرات دالة على ذلك، منها: ان التقارير الصادرة عن المراقبين والمهتمين بالعملية السياسية، اشارت الى ان نسبة المشاركة في الانتخابات لم تتعد نسبة (10%). كما ان ممثل الامم المتحدة في بغداد اشار في تقريره الذي قدمه الى مجلس الامن في 24 أيار من عام 2018 عن طبيعة الانتخابات التي جرت في العراق.

اشكالية البحث: ان نسبة اقبال الناخبين كانت ضعيفة للغاية، وهذا يؤشر حقيقة واضحة، وهي: ان البرامج التي اشتملت عليها الحملات الانتخابية للأحزاب عموماً كانت عبارة عن وعود نظرية؛ بهدف الحصول على الاصوات التي تمكنها من الوصول الى مجلس النواب، ومن ثم الاسهام مع غيرها من الاحزاب الاسلامية في تشكيل الحكومة. وهناك مؤشر ثالث على انخفاض شعبية هذه الاحزاب تمثل في تصاعد الاحتجاجات الجماهيرية في المدن العراقية، التي نددت بشكل صريح بالاحزاب السياسية على اختلاف توجهاتها، سواء كانت علمانية، او اسلامية، وهذا يدل دلالة قاطعة على انحسار شعبية الاحزاب السياسية بين صفوف مؤيديها. والواقع، ان الدراسة الحالية، هي محاولة للتثبت من حقيقة الاتجاهات السائدة نحو الاحزاب السياسية ذات التوجه العلماني، واهم المتغيرات التي تسهم في تشكيلها.

فرضيات البحث:

- 1- تشيع بين العراقيين اتجاهات سلبية نحو الاحزاب السياسية ذات التوجه العلماني.
 - 2- تشيع اتجاهات سلبية نحو الاحزاب السياسية ذات التوجه العلماني بين الذكور اكثر من الاناث.
 - 3- تشيع اتجاهات سلبية نحو الاحزاب السياسية ذات التوجه العلماني بين كبار السن اكثر من صغار السن.
 - 4- تشيع اتجاهات سلبية نحو الاحزاب السياسية ذات التوجه العلماني بين الافراد من ذوي المستوى الاجتماعي-الاقتصادي المنخفض اكثر من اقرانهم في المستويات الاجتماعية-الاقتصادية الاخرى.
- محاوَر البحث:** تم مناقشة الدراسة من خلال ثلاثة محاور، فضلاً عن المقدمة والخاتمة:

المحور الاول: الخلفية النظرية للأحزاب السياسية ذات التوجه العلماني.

المحور الثاني: المنطلقات النظرية للأحزاب السياسية ذات التوجه العلماني.

المحور الثالث: اجراءات البحث: العينة، الاداة، الصدق، الثبات، المستوى الاقتصادي والاجتماعي، والنتائج.

المحور الاول: الخلفية النظرية للأحزاب السياسية ذات التوجه العلماني

مفهوم الحزب السياسي:

يعرف الحزب السياسي انه عبارة عن «منظمة تسعى لتحقيق السيطرة والوصول الى الحكم بطريقة قانونية شرعية عن طريق العملية الانتخابية»⁽¹⁾. وبذلك، فان الحزب السياسي من وجهة نظر التعريف، هو منظمة تستهدف بالدرجة الاساس الوصول الى السلطة بطريقة شرعية، لذا، فان غاية الحزب الوصول الى الحكم. وينقل احد الكتاب مجموعة تعريفات للحزب السياسي، نورها على النحو الاتي:

(1) انتوني غدنز، علم الاجتماع، ترجمة فايز الصياغ (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2005)، ص482.

يعرف الحزب السياسي، انه «تنظيم يسعى لتحقيق القدر الاكبر من حاجات (ومقتضيات) افراد معينين من الاعضاء الذين يكرسون جهودهم من اجل استمرارية عمل الحزب»، او هو «جماعة من (الافراد) تعتنق مذهباً سياسياً واحداً»، او «تنظيم دائم يتحرك على مستوى وطني ومحلي من اجل الحصول على الدعم الشعبي، ويستهدف ذلك كله (الوصول) الى ممارسة السلطة، بغية تحقيق سياسة معينة»⁽²⁾.

(2) عبدالله محمد عبد الرحمن، علم الاجتماع السياسي: النشأة التطورية والاتجاهات الحديثة والمعاصرة (بيروت: دار النهضة العربية، 2001)، ص336-337، ص339.

ان المتأمل لهذه التعريفات الثلاث يجد ان ثمة اتفاقاً على تعريف الحزب السياسي وهو ان الحزب، منظمة، او جماعة من الافراد، تعتنق اتجاهاً سياسياً معيناً، تسعى الى الحصول على الاسناد الجماهيري؛ بهدف تمكينها من الوصول الى السلطة؛ وذلك لاحداث التغيير الاجتماعي المنشود.

وينقل كاتب اخر، مجموعة من التعريفات للحزب السياسي، نستعرضها على النحو الاتي:

يعرف الحزب السياسي، انه «هيئة من (الافراد) متحدين من خلال حماس مشترك لمصلحة قومية او لمبدأ محدد يتفقون عليه»، او ان الحزب عبارة عن «اتحاد بين مجموعة من الافراد، بغرض العمل معاً لتحقيق (المصلحة القومية)، وفقاً لمبادئ محددة متفق عليها جميعاً»، او هو عبارة عن «جماعة متحدة من الافراد تعمل بمختلف الوسائل الديمقراطية للفوز بالحكم؛ بقصد تنفيذ برنامج سياسي معين»⁽³⁾.

(3) نعمان احمد الخطيب، الاحزاب السياسية ودورها في انظمة الحكم المعاصرة (الكرك: منشورات جامعة مؤتة، 1994)، ص12-13.

ان من البين الواضح ان هذه التعريفات لم تخرج عن سياق التعريفات التي سبق ذكرها، وهي تتفق على فكرة ان الحزب السياسي هو جماعة، او هيئة، او اتحاد، او تنظيم، يستهدف الوصول الى الحكم بهدف احداث تغيير اجتماعي في صفوف المجتمع.

من ذلك كله، نصل الى استنتاج هو ان الحزب السياسي:

- 1 - عبارة عن منظمة، او جماعة، او اتحاد، او هيئة من الافراد، تتخذ من العمل السياسي وظيفة رئيسة لها.
- 2 - وهذه المنظمة، او الجماعة، تعتنق اتجاهاً سياسياً محدداً، قد يكون يسارياً، او يمينياً، او معتدلاً.
- 3 - وهي في حقيقة الامر، تسعى الى الحصول على الاسناد الجماهيري؛ بهدف الوصول الى السلطة.
- 4 - ومن اجل الوصول الى السلطة، فأنها تتبع الاساليب الديمقراطية المتمثلة بصناديق الاقتراع لتحقيق اهدافها المنشودة، وفي الوقت نفسه، تثبت شرعيتها على المستوى الشعبي.

واستناداً الى ذلك، نستطيع ان نعرف الحزب السياسي، انه جماعة من الافراد، اذ تحمل اتجاهاً سياسياً محدداً، قد يكون يسارياً، او يمينياً، او معتدلاً، وهي تستهدف بالدرجة الاساس، الوصول الى الحكم بطريقة شرعية؛ بقصد احداث جملة من التغييرات الاجتماعية المنشودة، وتتمتع ايدولوجية هذه الجماعة بالاجاذبية، وهو الامر الذي يجعلها موضع اعجاب الآخرين.

المحور الثاني: المنطلقات النظرية للأحزاب السياسية ذات التوجه العلماني

ان المتتبع للظاهرة الحزبية في المجتمع العراقي يجد انها قديمة ترجع الى بدايات الحقبة الملكية؛ ولانها قديمة، فقد اصبحت متعددة ومتنوعة في الوقت نفسه، وهذا معناه: ان الظاهرة الحزبية في المجتمع العراقي اشتملت على عدد من الحركات والتيارات السياسية، فضلاً عن تنوع منطلقاتها الايدولوجية.

وما يعنينا في هذا الصدد ان التركيبة الحزبية في المجتمع العراقي اشتملت على عشرات الحركات والتيارات السياسية، وحتى نلم بتفاصيل هذه التركيبة من الاحزاب اثرنا ان نصنفها الى صنفين اثنين هما:

اولاً: الاحزاب السياسية ذات التوجه العلماني

ثانياً: الحركات الاصولية الاسلامية

ان الهدف من هذا التصنيف يرجع في حقيقة الامر الى ان الاحزاب السياسية اما ان تنتمي الى الصنف الاول، واما ان تنتمي الى الصنف الثاني. كذلك فان اطروحات

الخطاب الحزبي يختلف تماماً في الصنفين الاول والثاني. فالاول يدعو الى علمنة الحياة السياسية، اي فصل الدين عن السياسة، والثاني يدعو الى اسلمة الحياة السياسية، اي ازالة الفصل بين الاثنين، فضلاً عن هذا وذاك، هناك اطروحات اخرى تتعلق بالمسألتين الاجتماعية والاقتصادية يختلفان في النظر اليهما، ومن ثم يختلفان في ايجاد الحلول المناسبة لكل منهما، على ان الدراسة الحالية، ستقتصر على تناول اطروحات الصنف الاول، وتأجيل الحديث عن اطروحات الصنف الثاني الى دراسة لاحقة. وفي هذا السياق، نستعرض المنطلقات النظرية للصنف الاول، وهي على النحو الاتي:

1- ان الاحزاب السياسية ذات التوجه العلماني تدعو الى فصل الدين عن السياسة⁽⁴⁾، وهذا معناه: ان الدين ينبغي ان لا يتدخل في شؤون السياسة، والسياسة بدورها ينبغي ان لا تتدخل في شؤون الدين؛ وسبب الدعوة الى الفصل بين الاثنين يرجع الى فكرة ان الشعب هو مصدر القوانين، وليس الارادة الالهية، كما تذهب الى ذلك الحركات الاصولية.

2- كذلك تركز هذه الاحزاب على ضرورة وجود محاكم مدنية بهدف تنظيم العلاقة بين الافراد من حيث الحقوق والواجبات⁽⁵⁾ بعيداً عن المحاكم الشرعية التي تغلب عليها التوجهات الدينية او الطائفية.

3- ومن المنطلقات النظرية التي تركز عليها الاحزاب السياسية ذات التوجه العلماني ضرورة توفر الحرية عند اداء الشعائر الدينية⁽⁶⁾، والتركيز على مبدأ تعايش الاديان والطوائف داخل المجتمع الواحد، وضرورة احترام المعتقدات الدينية للجماعات المتعددة. وتقر هذه الاحزاب كذلك بالاديان، شريطة عدم تشريع قوانين تتعارض مع المبادئ الديمقراطية، كما يذهب الى ذلك فالح عبد الجبار⁽⁷⁾، ومن ثم لاغضاضة عنده، من ان يكون الاسلام احد مصادر التشريع⁽⁸⁾، وليس المصدر الرئيس، كما تصر على ذلك السلطة الدينية؛ وبهدف الحفاظ على العلمنة داخل المجتمع، يصبر بعض العلمانيين على ضرورة تضمين الدستور، مادة تشير صراحة الى احترام الدولة لكل المراجع الدينية، وفي الوقت نفسه، الزام هؤلاء المراجع باحترام الدستور الذي يحظى بموافقة اغلبية افراد المجتمع⁽⁹⁾.

4- وتركز الاحزاب السياسية ذات التوجه العلماني على اشاعة الثقافة العلمية والعقلانية⁽¹⁰⁾ بين افراد المجتمع، ونبذ الثقافة التي تستند الى الخرافة واللاعقلانية.

(4) عبد الرزاق عبيد، الديمقراطية ومساءلة العلمانية، في: عبد الرزاق عبيد ومحمد عبد الجبار، الديمقراطية بين العلمانية والاسلام (دمشق: دار الفكر، 1999)، ص34.

(5) حليم بركات، المجتمع العربي في القرن العشرين: بحث في تغير الاحوال والعلاقات (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000)، ص501.

(6) جوزيف مغيزل، الاسلام والمسيحية العربية والقومية العربية والعلمانية، المستقبل العربي، السنة3، العدد26 (نيسان/ابريل، 1981)، ص101.

(7) فالح عبد الجبار، العنف الاصولي في العراق (بغداد): مجموعة لا الثقافية، 2005، ص72.

(8) المصدر نفسه، ص72.

(9) المصدر نفسه، ص72.

(10) احمد الواعظي، الدولة الدينية: تأملات في الفكر السياسي الاسلامي، ترجمة حيدر حب الله (بيروت: مركز الغدير للدراسات الاسلامية، 2002)، ص80.

5- ولعل مساواة المرأة بالرجل امام القانون، تعد من المنطلقات النظرية الاساسية التي تستند اليها الاحزاب السياسية ذات التوجه العلماني.

**ان مستوى التأييد
الشعبي للأحزاب
السياسية ذات التوجه
العلماني قد انخفض
بشكل كبير**

ان مما يجب الاشارة اليه في هذا الصدد هو ان مستوى التأييد الشعبي للأحزاب السياسية ذات التوجه العلماني قد انخفض بشكل كبير، بدليل ان القاعدة الجماهيرية لهذه الاحزاب، قد عزفت عن المشاركة في الانتخابات، الى جانب التنديد بها علانية، واذا امعنا النظر في اسباب انخفاض شعبية هذه الاحزاب، نجد انها متعددة، وفي هذا السياق نشير الى اهمها:

1- لقد شهدت الاحزاب السياسية ذات التوجه العلماني صراعات بين قياداتها حول الزعامة الحزبية. ولقد نشأ هذا الصراع اثر الغياب الواضح للانتخابات الحزبية، وهذا يؤشر بطبيعة الحال، غياب الديمقراطية عن هذه الاحزاب. وقد نجم عن ذلك حدوث ما يسمى بالانشقاقات الحزبية؛ نتيجة بروز تكتلات داخل الحزب الواحد تطالب بالانتخابات، فضلاً عن رغبتها في قيادة الحزب. وهذه التكتلات اعلنت عن نفسها انها احزاب ولها اهداف محددة، الى جانب شعاراتها الحزبية. ولقد اطلقت على نفسها تسميات معينة، وهي عادة ما تكون مستمدة من تسمية الحزب الاصلي، مع اضافة طفيفة على التسمية الاصلية للحزب، او اضافة تسمية اخرى الى جانب التسمية الاصلية؛ في محاولة لتمييز الفرع الجديد عن الاصل، او ان تكون التسمية جديدة تماماً. والحقيقة التي لا بد من ذكرها هنا، ان الصراع على الزعامة الحزبية، وما ترتب على ذلك من اثار سلبية، ادى الى تكوين اتجاهات سلبية نحو الاحزاب السياسية عموماً. وبالتالي ادت هذه الاتجاهات الى شيوع جملة من الصور النمطية التي تنعت هذه الاحزاب بالسلبية، وانها لم تسهم بتقديم اشياء نافعة للمواطن، كما انها تتحمل مع جهات اخرى، المسؤولية عن الفساد الحاصل في مؤسسات الدولة.

2- تعد الفجوة الحاصلة بين الشعارات التي تطرحها الاحزاب السياسية ذات التوجه العلماني وواقع المجتمع، من الاسباب المهمة التي عمدت الى خفض مستوى التأييد الشعبي لهذه الاحزاب. ولو اجرينا مسحاً للشعارات التي تنادي بها، نجد انها تنطوي على وعود وطنية وانسانية، وهي تشتمل على معالجة احوال المجتمع المتمثلة بالفقر والفاقة والامن والخدمات ومعالجة الفساد المستشري في مؤسسات الدولة. بيد ان هذه الوعود تبقى مجرد شعارات،

تستهدف بالدرجة الاساس حث الناخبين على الادلاء بأصواتهم لمصلحة هذا الحزب، او ذاك، ثم بعد ذلك ينتهي امرها الى حملة انتخابية قادمة.

3 - لقد ادرك الناخبون العراقيون بما لا يدع مجالاً للشك ان الادلاء بأصواتهم لا يغير من الامر شيئاً؛ لان النتائج مقررة سلفاً، ذلك ان مسؤولي المفوضية العليا المستقلة للانتخابات يرتبطون بالأحزاب المهيمنة على السلطة، وهؤلاء بدورهم يستلمون تعليماتهم من هذه الاحزاب، وليس من الجهة المشرفة على المفوضية؛ على ان التلاعب يجري في الاوراق الانتخابية عند وصول صناديق الاقتراع الى مركز المفوضية. كما ادرك الناخبون حقيقة ان العملية السياسية الجارية اصبحت فاشلة وغير قادرة على ادارة الدولة والمجتمع؛ والسبب يعود الى ان الاحزاب السياسية المهيمنة عليها اخذت تعيد انتاج نفسها في كل مرة، بدليل ان زعماء هذه الاحزاب، سواء كانوا من ذوي التوجه العلماني او الاسلامي، اخذوا يتحكمون في المشهد السياسي من وراء الكواليس، يقدمون في كل دورة انتخابية نواباً جدد بهدف الايحاء الى الجمهور المستهدف ان الاحزاب التي تشرف على العملية السياسية عازمة على احداث تغيير في المشهد السياسي الذي يفضي بالمحصلة النهائية الى خدمة المواطن ورفاهيته.

4 - تعد المحاصصة السياسية من الاسباب التي اضعفت شعبية الاحزاب السياسية ذات التوجه العلماني، ومن ثم افضت الى تشكيل اتجاهات سلبية نحوها؛ ذلك ان الناخبين العراقيين، وتحديدًا من مؤيدي الاحزاب العلمانية، كانوا يعتقدون ان هذه الاحزاب هي علمانية التوجه؛ ولأنها كذلك، فهي تنأى عن اتباع المحاصصة التي تلجأ اليها الاحزاب الاسلامية.

وان جهودها في مجلس النواب ستتركز على ثلاث وظائف: الرقابة على اداء الحكومة والرقابة على تطبيق الدستور والرقابة على فصل السلطات الثلاث. بيد ان الشواهد تشير الى ان هذه الاحزاب انخرطت مع غيرها في اقتسام المناصب الوزارية والدرجات الخاصة عندما استقرت في مجلس النواب، وهو الامر الذي اضعف ثقة الناخبين بهذه الاحزاب، ومن ثم ادركوا انها لا تختلف عن غيرها من الاحزاب التي يكون شغلها الشاغل الوصول الى السلطة بأية طريقة كانت.

5 - عند دخول المحتل الاميركي الى العراق في عام 2003 سارعت غالبية الاحزاب السياسية على اختلاف توجهاتها الايديولوجية الى الانخراط في المشروع

**الحزب الشيوعي العراقي،
كان من أوائل الأحزاب التي
انخرطت في المشروع
الكولونيالي**

الكولونيالي. واللافت للانتباه، ان الاحزاب اليسارية، وفي مقدمتها الحزب الشيوعي العراقي، كان من أوائل الاحزاب التي انخرطت في المشروع الكولونيالي، ومما يثير الاستغراب ان اطروحات هذا الحزب تشير بشكل لا لبس فيه إلى انه معاد للمشاريع الكولونيالية، والمخطط الاميركي الجاري في العراق، هو جزء من المشروع الكولونيالي. وان الانخراط في العملية السياسية التي اعدّها المحتل الاميركي يعد امراً مناقضاً لأطروحاته الايديولوجية، ومن ثم لا ينسجم مع مسيرته السياسية الحافلة بمعاداة المشاريع الكولونيالية.

وفي هذا الصدد، يقول السكرتير الاول للحزب الشيوعي العراقي في معرض اجابته عن علاقة الحزب بالمحتل ما نصه: «كل الاحزاب الشيوعية، ليس اليوم، بل على امتداد تاريخها، حينما تجد ضرورة في (مرحلة) ما، لإقامة علاقة مع العدو او المنافس الفكري، فانها لا تتردد في ذلك، انسجاماً مع مصلحة شعبها والمصلحة المشتركة لقواه الحية»⁽¹¹⁾.

(11) البينة الجديدة، 2008/2/11.

واضاف قائلاً: «ومن يدرس بعمق تجربة الشعوب في ايران واليمن وجنوب افريقيا وايطاليا وتجربة الحرب العالمية الثانية، حينما تفاقم خطر الفاشية والنازية، يرى كيف تعاملت الاحزاب الشيوعية مع خصومها، وكيف اقامت التحالفات ليس فقط على صعيد الدول، وانما حتى على صعيد الاحزاب، كي تواجه الكابوس الذي يهدد وجود البشرية من اصله، او يهدد شعباً معيناً»⁽¹²⁾.

(12) المصدر نفسه.

ثم اوضح قائلاً: «نحن نعرف جيداً ما تعنيه الامبريالية الاميركية، ومن جانب ثان لن يغشنا كثيراً الصراخ والشعارات المدوية. حينما كنا نواجه مهمة اسقاط الدكتاتورية، ونحن من القوى الاساسية العاملة على اسقاطها، عملنا على تمييز انفسنا ورفضنا طريق الحرب الذي كانت تروج له امريكا وبعض حلفائها، لكن الحرب وقعت وسقط النظام وحصل ما حصل في البلد، فما المطلوب منا؟ هل المطلوب منا ان ننزوي ونبعد مكتفين بالرجم الكلامي وندب الخط والجأر بالشكوى والتذمر؟ ام المطلوب ان ننخرط مع زمر الارهاب والتكفير والتخريب الذي يسمي نفسه «مقاومة» وهو في الحقيقة لا يريد اعادة بناء العراق، بل احياء كل مؤسسات الاستبداد السابقة، وهذا ما يعلنونه صراحة وعلنا حتى يومنا هذا»⁽¹³⁾.

(13) المصدر نفسه.

والواقع ان المسوغات التي طرحها السكرتير الاول للحزب الشيوعي بصدد

الانضمام الى العملية السياسية التي يشرف عليها المحتل الاميركي كانت تتسم بالنفعية السياسية، فضلاً عن كونها غير واقعية، وذلك يعني: انه حزب يسعى الى الافادة من مغنم السلطة، بغض النظر عن اطروحاته الايديولوجية. ومما يجدر ذكره، ان المحتل الاميركي حينما استكمل احتلال البلاد، عمد الى تشكيل مجلس حكم شكلي يتولى العراقيون ادارته، على ان يكون اعضائه من جماعات اثنية وسياسية مختلفة؛ في محاولة من المحتل لتمثيل المجتمع العراقي اثنياً وسياسياً. وقد كان الحزب الشيوعي العراقي احد اعضاء هذا المجلس. وقد اشترطت ادارة الاحتلال وعلى لسان بول بريمر الحاكم المدني، العثور على قيادة شيوعية قادرة على التخلي عن الافكار الشيوعية الخاطئة المتعلقة بإدارة الاقتصاد⁽¹⁴⁾، على حد تعبيره. اذ وجد في قيادة الحزب الجديدة ما كان يصبو اليه، وهو القبول بالمشروع الكولونيالي والتعامل معه على انه امر واقع.

(14) بول بريمر، عام قضيته في العراق: النضال لبناء غد مرجو، ترجمة عمر الايوبي (بيروت: دار الكتاب العربي، 2006)، ص126.

6 - تشير البيانات الصادرة عن المنظمات الدولية وهيئة النزاهة في العراق، ان الفساد بأنواعه الثلاثة: المالي والاداري والسياسي، قد انتشر في عموم مؤسسات الدولة. وكفيئنا في هذا السياق ان نشير الى ان العراق احتل الترتيب (4) دولياً في مؤشر الدول الفاشلة لعام 2005 فيما احتل الترتيب (2) عربياً⁽¹⁵⁾، وفي العام 2006 حافظ العراق على الترتيب نفسه دولياً وعربياً⁽¹⁶⁾. وتشير البيانات إلى ان العراق في العام 2007 احتل الترتيب (2) دولياً وعربياً⁽¹⁷⁾. وفي السنوات اللاحقة، اخذ الفساد يتصاعد في العراق بدرجة غير مسبوقة، اذ احتل مراتب متقدمة في مؤشر الدول الفاشلة على الصعيدين الدولي والعربي؛ والسبب يرجع الى ان الفساد الحاصل في السلطة السياسية تحديداً، قد مهد السبيل لتفشي الفساد بنوعيه: المالي والاداري. والمتتبع للفساد الحاصل في السلطة السياسية، يجد ان كبار المسؤولين فيها، قد تحولوا الى زعماء مافيا، وهؤلاء يصعب على اية جهة رسمية مساءلتهم، او بتحديد ادق: لا يستطيع احد ان يوجه اليهم تهمة الفساد، ولو باشارة خفية؛ لان الطرف الذي يوجه الاتهام، سيتوقع عواقب لا تحمد عقباه، لذا يلزم الصمت اثاراً للسلامة، وهو الامر الذي شجع اطراف العملية السياسية على التماادي في الفساد والتفنن فيه؛ ولأنها مطمئنة من انها لا تسأل عما تفعل، فقد بدأنا نشهد نوعاً جديداً من الفساد السياسي، ألا وهو: طرح المناصب الوزارية في مزاد علني على مرآى ومسمع من السلطات الثلاث، من دون ان يصدر من احدها تعليقاً، او بياناً، بل الاخطر من ذلك، ان المافيا السياسية حينما شعرت ان الانتخابات التي جرت

(15) كابي الخوري، الملف الاحصائي (110) البلدان العربية في المؤشرات السنوية للدول الفاشلة 2005-2007، المستقبل العربي، السنة 30، العدد 348 (شباط/ فبراير، 2008)، ص211.

(16) المصدر نفسه، ص212.

(17) المصدر نفسه، ص212.

في 12 آيار من عام 2018 قد تطيح بمواقعها السياسية، ومن ثم تحرمها من الامتيازات التي تتمتع بها، عمدت الى احراق مخازن مفوضية الانتخابات التي تشتمل على الاوراق واجهزة العد والفرز الالكتروني، في محاولة منها لمحو ادلة التزوير، او التلاعب مجددا في الاصوات الانتخابية.

والرأي الذي ننتهي اليه هو ان اشاعة اجواء من الفساد بأنواعه الثلاثة، ادى والحال هذه، الى خفض مستوى الخدمات المقدمة الى عموم المواطنين، وفي بعض الاحيان، تغيب الخدمات تماماً؛ بحجة ان التخصيصات المالية غير كافية، مما دفع بالمواطنين الى التذمر والاستياء، وتحديداً من القاعدة الجماهيرية للأحزاب المشاركة في الحكومة، وذلك يعني: ان هذه الاحزاب، اخذت تفقد شعبيتها بين صفوف مؤيديها.

7 - ومن الاسباب التي اضعفت شعبية الاحزاب ذات التوجه العلماني ان العراق اخذ يعاني من غياب المشروع التنموي. وقد انعكس ذلك على تدهور القطاعات الاقتصادية كافة، وفي الوقت نفسه، اصبح اسهامها في الموازنة العامة يكاد يكون ضئيلاً، فيما ارتفع اسهام قطاع النفط بدرجة كبيرة. ولقد نجم عن ذلك، مشكلات اقتصادية متعددة، ومن اهمها: ان الزيادة الحاصلة في اسعار النفط ستفضي الى زيادة الايرادات، وهذا سيؤدي بالنتيجة النهائية الى زيادة الاسهام في الموازنة العامة، ومن ثم سيجعل الدولة قادرة على تشغيل مؤسساتها وتنفيذ مشاريعها العامة. وعلى النقيض من ذلك، ستخفض الايرادات المالية في حال انخفاض اسعار النفط، وهذا بدوره سينعكس سلباً على تمويل الموازنة العامة، مما يجعل الحكومة غير قادرة على تقديم خدماتها الى عموم المواطنين، الى جانب الغاء الكثير من المشروعات الاجتماعية التي تؤدي بالمحصلة النهائية الى حرمان بعض الفئات الاجتماعية من خدماتها، وهذا سيزيد من فقرها.

8 - ان البطالة الحادثة بين صفوف الشباب تعد سبباً مهماً في استثارة نفورهم من الاحزاب السياسية التي كانوا يؤيدونها او يتعاطفون معها. اذ تشير البيانات الصادرة في هذا الصدد إلى ان نسبة البطالة بين صفوف الشباب من الفئة العمرية (15-24) سنة، قد بلغت (32,1%)⁽¹⁸⁾، على ان النسبة الكبيرة من بطالة هذه الفئة هي من خريجي الجامعات والمعاهد.

واذا علمنا ان الدرجات الوظيفية التي تطلق سنوياً بالآلاف يذهب جلها الى

(18) كابي الخوري، الملف الاحصائي: مؤشرات مختارة. المستقبل العربي، السنة 38، العدد 437 (تموز/ يوليو، 2015)، ص196.

الأحزاب السياسية، أدركنا السبب الذي أفضى الى خفض شعبية هذه الأحزاب بين صفوف الشباب تحديداً.

9 - ومما زاد من تدمير القاعدة الجماهيرية للأحزاب ذات التوجه اليساري، التحول البنوي الذي طرأ على الاقتصاد العراقي بعد عام 2003. فلقد كان الاقتصاد العراقي قبل عام 2003 يعتمد على المنهج الاشتراكي الذي يستند بدوره الى سياسة دعم الحاجات الأساسية. أما بعد عام 2003 فقد عمدت سلطة الاحتلال الأميركي الى فرض المنهج الرأسمالي على الاقتصاد، أو ما يعرف باقتصاد السوق، الذي يقتضي التخلي عن سياسة الدعم واستبدالها بسياسة أخرى تعتمد بالدرجة الأساس على آليات السوق.

وما يهمنا من تبني اقتصاد السوق هو ان هذا المنهج أفضى الى زيادة معاناة فئات اجتماعية واسعة من المجتمع. ويكفي ان نشير في هذا السياق الى ان متوسط الانفاق للأسرة بالنسبة للسكن والمياه والوقود، ارتفع من (13%) عام 1993 الى (29%) عام 2007،⁽¹⁹⁾ كما تضاعفت نسبة الانفاق الشهري للأسرة فيما يتعلق بالنقل من (5%) عام 1993 الى أكثر من (10%) عام 2007.⁽²⁰⁾ وهذا يدل دلالة قاطعة على ان اقتصاد السوق لا يعد منهجاً مناسباً للاقتصاد العراقي في الوقت الحاضر لأسباب متعددة لا يسمح المجال هنا للخوض في تفاصيلها.

(19) وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، اللجنة العليا لسياسات التخفيف من الفقر، الاستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر، 2009 (خلاصة)، ص5.

(20) المصدر نفسه، ص5.

والواقع، ان استمرار هذا المنهج في ادارة الاقتصاد سيفضي الى مزيد من المعاناة لفئات اجتماعية متعددة، وفي مقدمتها: الفقراء والمحرومين، وهو الامر الذي جعل الأحزاب اليسارية تحديداً في حرج من امرها امام قاعدتها الجماهيرية.

المحور الثالث: اجراءات البحث

العينة: سحبت عينة البحث من الموظفين العاملين في الدوائر الرسمية في مدينة بغداد، وبمختلف الدرجات الوظيفية، ومن فئات مهنية مختلفة كالمعلمين والمدرسين والمهندسين واساتذة الجامعة، الى جانب الافراد العاملين في المهن الحرة. وبذلك، فان عينة البحث اتصفت بالتنوع والتباين.

ومما يجدر ذكره هو ان عينة البحث سحبت بالطريقة العشوائية البسيطة، اذ بلغ حجمها (1000) فرداً، وقد اتصفت بالخصائص الآتية:

- 1 - بلغت نسبة الذكور (47,3%) في حين بلغت نسبة الاناث (52,7%).
- 2 - تراوح التحصيل الدراسي لأفراد العينة بين كون الفرد اميا وكونه حاصلا على شهادة عليا. اذ تشير البيانات إلى ان (0,8%) من افراد العينة كان اميا، وان (1,6%) منهم بلغ تحصيله الدراسي المرحلة الابتدائية، وان (2,7%) منهم بلغ تحصيله الدراسي المرحلة المتوسطة. وان (10,8%) منهم بلغ تحصيله الدراسي المرحلة الثانوية، وان (26,1%) منهم بلغ تحصيله الدراسي الحصول على شهادة الدبلوم، وان (49%) منهم بلغ تحصيله الدراسي الحصول على شهادة البكالوريوس، في حين ان (9%) من افراد العينة بلغ تحصيله الدراسي الحصول على شهادة عليا.
- 3 - تراوحت اعمار افراد العينة بين 19-80 سنة وبمتوسط بلغ 35,90 سنة.
- 4 - بلغت نسبة المتزوجين من افراد العينة (66,8%) وبلغت نسبة غير المتزوجين (26,6%) وبلغت نسبة المطلقين (2,1%)، فيما بلغت نسبة الارامل (4,5%).

الأداة:

1-مقياس الاتجاهات نحو الاحزاب السياسية ذات التوجه العلماني:

اعتمد الباحث على طريقة ليكرت في اعداد المقياس الحالي، ثم بعد ذلك اجري استطلاعاً اولياً يستهدف جمع الفقرات الدالة على اتجاهات الافراد نحو الاحزاب السياسية ذات التوجه العلماني؛ وذلك بتوجيه سؤال الى عينة من الافراد، بلغ حجمها (100) فرداً، طلب منهم بيان آرائهم فيما يتعلق بالأحزاب السياسية ذات التوجه العلماني، وكيف يرونها. وقد حصل على عدد من الفقرات، ثم اضاف إليها الباحث فقرات اخرى استمدت من خبرته الميدانية، فضلاً عن مراجعة الادبيات في هذا الصدد، ثم بعد ذلك اجري لها صياغة لغوية. ونتيجة لهذا الاجراء، استبعدت الفقرات التي تحمل معنى واحداً. كما اجري الباحث تعديلاً للفقرات التي تحمل اكثر من فكرة واحدة. وروعي في الصياغة اللغوية ان تكون الفقرات واضحة ومفهومة، مع مراعاة ان تكون الفقرة الواحدة قصيرة؛ كي لا يحدث تشتت في انتباه المستجيب، وبذلك اصبح عدد الفقرات (20) فقرة. وروعي في المقياس الحالي ان يكون نصف الفقرات ايجابياً، ونصفها الاخر سلبياً؛ وذلك لتجنب المرغوبة الاجتماعية، وفي الوقت نفسه، تجنب التهيؤ للاستجابة. وبعد الصياغة النهائية

للفقرات، اعدت تعليمات المقياس، وروعي فيها ان تكون واضحة وغير مملة. كذلك تضمنت التعليمات الغرض من البحث، مع دعوة افراد العينة ان يجيبوا عن الفقرات بصراحة تعبر عن مواقفهم تجاه الاحزاب السياسية موضوع الدراسة، وان لا يتركوا اية فقرة دون اجابة.

حُسبت الدرجة الكلية للمستجيب على مقياس الاتجاهات نحو الاحزاب السياسية ذات التوجه العلماني على اساس مجموع الدرجات التي يحصل عليها من اجابته عن فقرات المقياس البالغة (20) فقرة. وقد حددت الاوزان من (1-5) لكل بديل، ولما كان المقياس يشتمل على فقرات ايجابية واخرى سلبية، فقد اعطيت الاوزان الآتية:

بدائل الاستجابة	الفقرات الايجابية	الفقرات السلبية
تنطبق عليّ بدرجة كبيرة جداً	5	1
تنطبق عليّ بدرجة كبيرة	4	2
تنطبق عليّ بدرجة معتدلة	3	3
تنطبق عليّ بدرجة قليلة	2	4
لا تنطبق عليّ تماماً	1	5

وبهذه الطريقة تم تصحيح استمارات افراد العينة؛ ولأجل الحصول على مقياس يتمتع بالموضوعية المطلوبة، فان الامر يقتضي استخراج مؤشرات دالة على الصدق والثبات.

الصدق: استخراج صدق البناء عن طريق اختبار الفرضية القائلة: ان الافراد الذين يتمتعون بمستوى ثقافي منخفض تكون اتجاهاتهم نحو الاحزاب السياسية ذات التوجه العلماني اكثر سلبية من اقرانهم الاخرين. وللتحقق من ذلك، سحبت (359) استمارة من عينة البحث الاساسية، ثم قسمت بعد ذلك الى مجموعتين: فاما الاولى، فهي المجموعة التي تشتمل على الافراد الذين حصلوا على شهادة الدبلوم فاكتر، وقد بلغ عددهم (200) فرداً. واما الثانية، فهي المجموعة التي تشتمل على الافراد الذين حصلوا على شهادة الدراسة الثانوية فاقل، وقد بلغ عددهم (159) فرداً؛ ولاختبار دلالة الفروق بين هاتين المجموعتين، فقد طبق الاختبار التائي لعينتين مستقلتين، لاختبار الفروق بين متوسطات الافراد في المجموعتين الاولى والثانية، والجدول (1) يوضح ذلك.

الجدول (1)

يوضح دلالة الفروق بين الافراد الذين حصلوا على شهادة الدبلوم فاكثر ومجموعة الافراد الذين حصلوا على شهادة الدراسة الثانوية فاقل.

مجموعتنا الافراد	المتوسط	الانحراف المعياري	القيمة التائية المحسوبة	القيمة التائية الجدولية	الدلالة عند مستوى 0.05
الافراد الذين حصلوا على شهادة الدبلوم فاكثر	41,68	13,17	7,11	1,960	دال
الافراد الذين حصلوا على شهادة الدراسة الثانوية فاقل	39,03	11,95			

يتضح من الجدول، ان ثمة فروقاً بين مجموعتي الافراد، وهذه النتيجة، تدعم الفرضية المطروحة، مما يعني ان المقياس الحالي، يتمتع بصدق البناء.

الثبات: استخرج الثبات للمقياس الحالي بطريقة الاتساق الداخلي؛ وذلك بتطبيق معادلة الفا للثبات على عينة عشوائية، بلغت (50) استمارة، سحبت من استثمارات العينة الاساسية، اذ بلغ معامل الثبات (0,63)، وهو مقبول استناداً الى معيار مطلق.

2- المستوى الاجتماعي- الاقتصادي:

لجأ الباحث الى اعتماد عدد من المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية بهدف قياس المستوى الاجتماعي- الاقتصادي لأفراد العينة، وفي هذا السياق نشير الى ابرزها:

أ - عائدية السكن، ان كان ملكاً، او ايجاراً، اذ تعطى الدرجة (1) في حال كون الوحدة السكنية ملكاً، وتعطى الدرجة (صفر) في حال كون الوحدة السكنية ايجاراً.

ب - عدد غرف النوم: لقد قسم هذا المؤشر الى اربع فئات، طول الفئة الواحدة غرفتان، واعطيت الدرجات الاتية:

2-1 وتعطى هذه الفئة الدرجة (1)

4-3 وتعطى هذه الفئة الدرجة (2)

6-5 وتعطى هذه الفئة الدرجة (3)

7 فاكثر وتعطى هذه الفئة الدرجة (4)

ج - عدد افراد الاسرة: قسم هذا المؤشر الى اربع فئات، طول الفئة الواحدة ثلاثة افراد، واعطيت الدرجات الاتية:

4-2 وتعطى هذه الفئة الدرجة (4)

7-5 وتعطى هذه الفئة الدرجة (3)

10-8 وتعطى هذه الفئة الدرجة (2)

13-11 وتعطى هذه الفئة الدرجة (1)

د - التحصيل الدراسي: طلب الباحث من افراد العينة، ان يذكروا تحصيلهم الدراسي، وقد قسم هذا المؤشر، الى سبع فئات، واعطيت الدرجات الاتية:

اذا كان الفرد امياً يعطى الدرجة (1)، وان كان حاصلاً على شهادة الدراسة الابتدائية يعطى الدرجة (2)، وان كان حاصلاً على شهادة الدراسة المتوسطة يعطى الدرجة (3)، وان كان حاصلاً على شهادة الدراسة الثانوية يعطى الدرجة (4)، وان كان حاصلاً على شهادة الدبلوم يعطى الدرجة (5)، وان كان حاصلاً على شهادة البكالوريوس يعطى الدرجة (6)، وان كان حاصلاً على شهادة جامعية عليا (ماجستير - دكتوراه) يعطى الدرجة (7).

تجمع درجات المستجيب على المؤشرات الاربعة، وحاصل الجمع، يمثل المستوى الاجتماعي-الاقتصادي له. والطريقة المعتمدة في تحديد هذا المستوى تستند الى التقسيم الطبقي الذي يتم بموجبه تصنيف الافراد الى ثلاثة مستويات: عليا ومتوسطة ودنيا، وللتوضيح اتبع الاجراء الاتي: تطرح الدرجة الدنيا من الدرجة العليا، ثم يقسم الناتج على المستويات الثلاثة، اي ان:

$$10 = 6 - 16 \text{ يمثل الفرق بين الدرجتين الدنيا والعليا}$$

$10 \div 3 = 3,33$ الفرق بين كل مستوى، واستناداً الى ذلك، تكون درجة المستوى المنخفض:

$9 = 3 + 6$ اي ان الفرد الذي يحصل على درجة 8 فاقل، يصنف ضمن المستوى المنخفض واما المستوى المتوسط، فان درجته هي:

$12 = 3 + 9$ وتتراوح درجته بين 9-11، واما المستوى الاعلى فان درجته تنحصر بـ (12) فاكثر.

3 - النتائج

الكشف عن طبيعة اتجاهات العراقيين نحو الاحزاب السياسية ذات التوجه العلماني: لقد استخرج وسيط الدرجات لافراد العينة على مقياس الاتجاهات، اذ بلغ (50)، واستناداً الى قيمة الوسيط، فقد قسمت الدرجات التي حصل عليها افراد العينة الى مجموعتين: فاما الاولى، فهي المجموعة التي تشمل على الافراد الذين سجلوا درجة عالية على المقياس؛ وذلك بحصولها على درجة اكثر من الوسيط (50)، واما الثانية، فهي المجموعة التي تشمل على الافراد الذين سجلوا درجة منخفضة على المقياس؛ وذلك بحصولها على درجة اقل من الوسيط (50)، والجدول (2) يوضح ذلك.

الجدول (2)

يوضح النسبة المئوية التي حصلت عليها المجموعتان العليا والدنيا على مقياس الاتجاهات نحو الاحزاب السياسية ذات التوجه العلماني

النسبة المئوية	طبيعة اتجاهات العراقيين نحو الاحزاب السياسية ذات التوجه العلماني
48,1	الافراد الذين سجلوا درجة عالية على المقياس
48,5	الافراد الذين سجلوا درجة منخفضة على المقياس

يتضح من الجدول، ان ثمة فروقا طفيفة بين المجموعتين العليا والدنيا بفارق بقدر حدود (0,4)، وهذا يعني: ان الاتجاهات نحو الاحزاب السياسية ذات التوجه العلماني، تتراوح بين الايجابية والسلبية، على ان نسبة الافراد الذين يحملون اتجاهات سلبية، كانت اكثر من نسبة اقرانهم الذين يحملون اتجاهات ايجابية. والنتيجة التي تنتهي اليها هي ان الاتجاهات المتكونة نحو الاحزاب السياسية ذات التوجه العلماني تتصف بالسلبية، وبذلك، فان الفرضية الاولى، قد تحققت.

الكشف عن الفروق في الاتجاهات نحو الاحزاب السياسية ذات التوجه العلماني، تبعاً لمتغيرات الجنس والفئة العمرية والمستوى الاجتماعي-الاقتصادي:

لجأ الباحث الى استعمال تحليل التباين للتصنيف الثلاثي (2×6×3)، والجدول (3) يوضح ذلك:

ان الاتجاهات المتكونة نحو الاحزاب السياسية ذات التوجه العلماني تتصف بالسلبية

الجدول (3)

يوضح تحليل التباين للتصنيف الثلاثي لمعرفة دلالة الفروق في الاتجاهات نحو
الأحزاب السياسية ذات التوجه العلماني تبعاً لمتغيرات الجنس والفئة العمرية
والمستوى الاجتماعي - الاقتصادي

مصدر التباين	درجات الحرية	القيمة الفائية المحسوبة	القيمة الفائية الجدولية	مستوى الدلالة عند 0,05
الجنس	1	1,34	3,58	غير دال
الفئة العمرية	5	8,75	2,22	دال
المستوى الاجتماعي - الاقتصادي	2	7,12	3	دال
الجنس × المستوى الاقتصادي - الاجتماعي	2	0,146	3	غير دال
الجنس × الفئة العمرية	4	1,66	2,61	غير دال
المستوى × الفئة	9	2,58	1,95	دال
الجنس × الفئة × المستوى الاقتصادي - الاجتماعي	6	2,08	2,10	غير دال
الخطأ	970			
الكلي	1000			

تشير النتائج الواردة في الجدول (3) إلى الآتي:

1 - وجود فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى 0,05 بالنسبة لمتغير الفئة العمرية،

وقد صنف هذا المتغير إلى ست فئات، هي:

28-19، 38-29، 48-39، 58-49، 68-59، 69 فأكثر

ولتحديد الفئة العمرية الأكثر تأثيراً في اتجاهات الأفراد، لجأ الباحث إلى استعمال اختبار شيفيه بين كل مجموعتين. وقد أسفرت نتائج الاختبار عن وجود فروق ذات دلالة احصائية بين فئتي (28-19) و(48-39)، وكانت الفروق لصالح الفئة (28-19)، استناداً إلى متوسطات كل منهما، كما تبين أن ثمة فروقاً ذات دلالة احصائية بين فئتي (28-19) و(58-49)، وكانت الفروق لصالح الفئة (28-19). كذلك تبين أن ثمة فروقاً ذات دلالة احصائية بين فئتي (38-29) و(48-39)، وكانت الفروق لصالح الفئة (38-29) وتبين كذلك أن

ثمة فروقا ذات دلالة احصائية بين فئتي (29-38) و(49-58)، وكانت الفروق لصالح الفئة (29-38)، في حين لم تظهر اية فروق ذات دلالة احصائية بالنسبة للفئات العمرية الاخرى، وهذا يعني: ان الفروق قد تركزت بين فئتي (19-28) و(29-38)؛ وذلك يؤشر ان الفئات العمرية الصغيرة تحمل اتجاهات سلبية نحو الاحزاب السياسية ذات التوجه العلماني اكثر من الفئات العمرية الاخرى، واستنادا الى هذه النتيجة، فان الفرضية الثالثة لم تتحقق.

**ان الفئات العمرية الصغيرة
تحمل اتجاهات سلبية نحو
الاحزاب السياسية ذات
التوجه العلماني اكثر من
الفئات العمرية الاخرى**

2 - تشير النتائج الواردة في الجدول (3) إلى ان ثمة فروقا ذات دلالة احصائية عند مستوى 0,05 بالنسبة لمتغير المستوى الاجتماعي-الاقتصادي. وقد صنف هذا المتغير الى ثلاثة مستويات: عال ومتوسط ومنخفض؛ ولتحديد المستوى الاجتماعي-الاقتصادي الاكثر تأثيراً في اتجاهات الافراد، لجأ الباحث الى استعمال اختبار شيفيه بين كل مجموعتين. وقد تبين ان ثمة فروقا ذات دلالة احصائية بين المستوى الاجتماعي-الاقتصادي العالي والمستوى الاجتماعي-الاقتصادي المتوسط، وكانت الفروق لصالح المستوى الاجتماعي-الاقتصادي المتوسط. كما تبين من النتائج ان ثمة فروقا ذات دلالة احصائية بين المستوى الاجتماعي-الاقتصادي المتوسط والمستوى الاجتماعي-الاقتصادي المنخفض، وكانت الفروق لصالح المستوى الاجتماعي-الاقتصادي المتوسط؛ وذلك يشير الى ان الفروق قد تركزت لصالح المستوى الاجتماعي-الاقتصادي المتوسط، وبذلك، فان الفرضية الرابعة لم تتحقق.

3 - كما تشير النتائج الواردة في الجدول (3) إلى ان التفاعل بين متغيري المستوى الاجتماعي-الاقتصادي والفئة العمرية، كان دالاً عند مستوى 0,05؛ وذلك يشير صراحة: ان هذين المتغيرين لهما تأثير واضح في تشكيل اتجاهات الافراد نحو الاحزاب السياسية ذات التوجه العلماني عندما يتفاعلان في آن معاً.

4 - كذلك تشير النتائج الواردة في الجدول (3) إلى ان متغير الجنس لم يكن دالاً عند مستوى 0,05 وهذا يعني: ان هذا المتغير لم يكن له تأثير واضح في تشكيل اتجاهات الافراد، واستناداً الى هذه النتيجة، فان الفرضية الثانية لم تتحقق.

كما اظهرت النتائج ان التفاعل الثنائي بين متغيري الجنس والمستوى الاجتماعي-الاقتصادي ومتغيري الجنس والفئة العمرية لم يكن دالاً.

ونشير كذلك الى ان التفاعل الثلاثي بين متغيرات الجنس والفئة العمرية والمستوى

الاجتماعي- الاقتصادي لم يكن دالا هو الاخر؛ وذلك يشير الى ان متغير الجنس لم يكن له تأثير يذكر على مستوى التفاعل الثنائي والتفاعل الثلاثي.

الخاتمة:

لقد تبين من النتائج التي اسفر عنها البحث ان الاتجاهات التي يحملها العراقيون نحو الاحزاب السياسية ذات التوجه العلماني قد تراوحت بين الايجابية والسلبية، على ان الطابع السلبي قد غلب عليها في نهاية المطاف، الامر الذي يعني ان هذه الاحزاب قد انخفضت شعبيتها في الاوساط الاجتماعية، ولم تعد تتمتع بالقبول المطلوب؛ وذلك يرجع الى عدد من الاسباب منها: ان هذه الاحزاب انشغلت بصراعاتها الداخلية، ولم تنشغل بالبرنامج السياسي الذي يجعل جمهورها راضياً عنها، مما ادى، والحال هذه، الى خفض مستوى شعبيتها. كذلك يلاحظ على هذه الاحزاب انها انخرطت مع غيرها في اقتسام المناصب الرسمية عندما حصلت على اصوات تؤهلها لدخول مجلس النواب، وهو الامر الذي استثار نفور مؤيديها، ومن ثم ادركوا ان شغلها الشاغل في الميدان السياسي هو الافادة من مغنم السلطة. اما البرنامج السياسي فلا وجود له على صعيد التجربة السياسية، وانه سيظل برنامجاً نظرياً تردده في كل دوره انتخابية بهدف الحصول على الاصوات. كما ان اسهام هذه الاحزاب في الفساد المستشري في عموم المؤسسات الحكومية، افضى الى زيادة مستوى التذمر والاستياء بين صفوف العراقيين، وهذا ادى بالمحصلة النهائية الى انخفاض مستوى شعبيتها. ونشير كذلك إلى ان البطالة الحادثة بين صفوف الشباب، تعد سبباً مهماً في استثارة السخط والتذمر من هذه الاحزاب. واذا علمنا ان النسبة الكبيرة من بطالة هؤلاء تتركز بين خريجي الجامعات والمعاهد، ادركنا السبب الذي جعل هؤلاء الشباب اكثر تدمراً من هذه الاحزاب. كما تبين من النتائج التي اسفر عنها البحث ان الفئات العمرية الواقعة بين (19-38) سنة تشيع بين صفوفها اتجاهات سلبية نحو الاحزاب المذكورة؛ والسبب يرجع الى ان هذه الفئات كانت تأمل من هذه الاحزاب ان تسهم مع غيرها في اصلاح الاوضاع السياسية والاقتصادية، واشاعة اجواء من الرفاهية في عموم المجتمع. بيد ان واقع الحال كان مخيباً للامال، اذ تبين لافراد هذه الفئات ان البرامج السياسية التي تطرحها هذه الاحزاب للجمهور الناخب هي عبارة عن اوهام، بدليل انها تنتهي بعد انتهاء الدعاية الانتخابية. كذلك تشير النتائج إلى ان المستوى الاجتماعي- الاقتصادي يعد من المتغيرات المؤثرة في الاتجاهات المتكونة نحو الاحزاب السياسية. وقد تبين ان افراد المستوى الاجتماعي- الاقتصادي المتوسط يحملون اتجاهات اشد سلبية من اقرانهم في المستويات الاجتماعية-

الاقتصادية الاخرى؛ ولعل السبب يعود الى ان غالبية افراد هذا المستوى تعد من النخبة المثقفة، والمعروف عن افرادها انهم يحترفون العمل الفكري، او الثقافي، وهذا يعني صراحة: ان هؤلاء يشكلون احكامهم، او قراراتهم على اساس الادلة المنطقية، او العقلانية. ولقد تبين لهم بالدليل القاطع ان هذه الاحزاب غير معنية بالمجتمع، وان حملاتها الدعائية مجرد وعود انتخابية، مما يجعلها غير فعالة في اقناع الافراد من ذوي المستوى الاجتماعي-الاقتصادي المتوسط.

قائمة المصادر:

اولاً: الكتب

- 1 - احمد الواعظي، الدولة الدينية: تأملات في الفكر السياسي الاسلامي، ترجمة حيدر حب الله (بيروت: مركز الغدير للدراسات الاسلامية، 2002).
- 2 - انتوني غدنز، علم الاجتماع، ترجمة: فايز الصياغ، بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2005.
- 3 - بول بريمر، عام قضيته في العراق: النضال لبناء غد مرجو، ترجمة عمر الايوبي (بيروت: دار الكتاب العربي، 2006).
- 4 - حليم بركات، المجتمع العربي في القرن العشرين: بحث في تغير الاحوال والعلاقات (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000).
- 5 - عبدالله محمد عبد الرحمن، علم الاجتماع السياسي: النشأة التطورية والاتجاهات الحديثة والمعاصرة (بيروت: دار النهضة العربية، 2001).
- 6 - عبد الرزاق عيد، الديمقراطية ومسالة العلمانية، في: عبد الرزاق عيد ومحمد عبد الجبار، الديمقراطية بين العلمانية والاسلام (دمشق: دار الفكر، 1999).

ثانياً: المجلات

- 1 - جوزيف مغيزل، الاسلام والمسيحية العربية والقومية العربية والعلمانية، المستقبل العربي، السنة 3، العدد 26 (نيسان/ابريل، 1981).
- 2 - كابي الخوري، الملف الاحصائي (110) البلدان العربية في المؤشرات السنوية للدول الفاشلة 2005-2007، المستقبل العربي، السنة 30، العدد: 348 (شباط/فبراير، 2008).
- 3 - كابي الخوري، الملف الاحصائي: مؤشرات مختارة. المستقبل العربي، السنة 38، العدد 437 (تموز/يوليو، 2015).

ثالثاً: المنشورات

- 1 - فالح عبد الجبار، العنف الاصولي في العراق (بغداد: مجموعة لا الثقافية، 2005).
- 2 - نعمان احمد الخطيب، الاحزاب السياسية ودورها في انظمة الحكم المعاصرة (الكرك: منشورات جامعة مؤتة، 1994).
- 3 - وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، اللجنة العليا لسياسات التخفيف من الفقر، الاستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر، 2009 (خلاصة).